

الوحدة الثانية بمحطة «براقة» تبدأ العمل في غضون شهور



قال محمد الحمادي الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية، أمس الأربعاء، إن الوحدة الثانية من محطة براكا للطاقة النووية ستبدأ العمل على المستوى التجاري في الشهور المقبلة.

وأضاف خلال مؤتمر عن التمويل المستدام في أبوظبي أن الوحدة الثالثة من المحطة، التي من المنتظر أن تضم أربعة مفاعلات، ستبدأ العمل في أواخر 2022.

وتم ربط الوحدة الأولى لمحطة براكا بشبكة الكهرباء الوطنية في أغسطس/ آب 2020 والوحدة الثانية في سبتمبر/أيلول 2021.

وبعد استكمال محطة براكا، التي تشييدها شركة الطاقة الكهربية الكورية (كيبكو)، سيكون بها أربعة مفاعلات تعمل بطاقة إجمالية 5600 ميجاوات وهو ما يعادل نحو 25% من ذروة الطلب في الإمارات.

وقال الحمادي في الأسبوع الماضي إن من المنتظر أن تنتج المؤسسة 85% من الكهرباء النظيفة في أبوظبي بحلول 2025.

وأظهرت بيانات جديدة أن محطات براكا للطاقة النووية السلمية في منطقة الظفرة في أبوظبي ستحد فور تشغيلها

بالكامل من الانبعاثات الكربونية بكميات أكبر مما كان متوقعاً في السابق.

وورد هذا الإعلان من قبل مؤسسة الإمارات للطاقة النووية خلال أسبوع أبوظبي للاستدامة، وهو ما يؤكد على الدور المحوري للطاقة النووية في مواجهة التغير المناخي وتعزيز التنمية المستدامة في دولة الإمارات وحول العالم. وتفيد البيانات الجديدة التي أتاحتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بأن دورة حياة الطاقة النووية هي الأقل من حيث إطلاق الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ما يجعلها واحدة من أبرز مصادر الطاقة الصديقة للبيئة من بين جميع تقنيات إنتاج الطاقة التي تم تقييمها من قبل اللجنة. وبناءً على أحدث البيانات، أعلنت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية أن محطات بركة الأربع ستحد عند تشغيلها بالكامل من 22.4 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنوياً، أي بزيادة 6% عن الحسابات السابقة.

وقال محمد إبراهيم الحمادي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية: «تعد محطات بركة مصدراً مستداماً للطاقة في دولة الإمارات، حيث تقود حالياً أكبر الجهود من بين كافة القطاعات لخفض البصمة الكربونية في الدولة والعالم العربي، وتقوم بدور محوري في دعم التزام دولة الإمارات بمواجهة ظاهرة التغير المناخي. ومنذ بدء تشغيلها بشكل تجاري في عام 2021، أصبحت المحطة الأولى في بركة أكبر مصدر منفرد للطاقة الكهربائية الحالية تماماً من الانبعاثات الكربونية في العالم العربي، وأكبر مساهم في خفض البصمة الكربونية». وأضاف الحمادي: «إن قرار دولة الإمارات بإضافة الطاقة النووية إلى محفظة مصادر الطاقة تظهر نتائجه الإيجابية اليوم، حيث تمضي مؤسسة الإمارات للطاقة النووية قدماً في تقديم أكبر المساهمات الرامية لتحقيق أهداف مبادرة استراتيجية تحقيق الحياد المناخي في الدولة بحلول عام 2050».

وطبقاً لبيانات شركة مياه وكهرباء الإمارات، فإنه من المتوقع أن تنخفض الانبعاثات الكربونية في إمارة أبوظبي بنسبة 50% بحلول العام 2025 نتيجة تشغيل محطات بركة بكامل طاقتها وإطلاق مشاريع جديدة وواسعة في الطاقة الشمسية وزيادة فعالية عمليات تحلية المياه في الإمارة، بينما ستوفر محطات بركة أكثر من 85% من الكهرباء الصديقة للبيئة في إمارة أبوظبي بحلول 2025.